

## بين القاضي أبي الطيب الطبري الشافعي وأبي الحسن الطالقاني الحنفي في مسألة: «تقديم الكفارة على الحنث»

سياق أجزاء من المساجلة كما في  
«طبقات الشافعية الكبرى لابن  
السبكي: ٢٤ / ٥»

سئل القاضي أبو الحسن عن تقديم الكفارة على الحنث فأجاب بأن ذلك لا يجزئ، وهو مذهبه (أي مذهب الحنفية). فسئل الدليل؛ فاستدل بأنه أدى الكفارة قبل وجوبها، وقبل وجود سبب وجوبها، فوجب ألا تجزئه، كما لو أخرج كفارة الجماع بعد الصوم وقبل الجماع، وأخرج كفارة الطيب واللباس بعد الإحرام، وقبل ارتكاب أسبابها.

فكلمه القاضي أبو الطيب ناصراً جواز ذلك، كما هو مذهب الشافعي، وقال: لا أسلم أنه لم يوجد سبب وجود الكفارة، فإن اليمين عندي سبب، فاليمينية مثبتة في الحالين على هذا الأصل.

ثم إنه يبطل بما إذا أخرج كفارة القتل بعد الجرح وقبل الموت، فإنه أخرجها قبل وجوبها وقبل وجود سبب وجوبها ثم يجزئه.

أجاب القاضي أبو الحسن بأن اليمين يمنع الحنث، وما منع من السبب الذي تجب به الكفارة، لم يجز أن يكون سبباً لوجوبها، كالصوم والإحرام لما منع السبب الذي تجب عنده الكفارة من الوطء وغيره لم يجز أن يقال: إنهما سببان في إيجابها، كذلك هاهنا مثله.

فقال أبو الطيب: لا أسلم أن اليمين يمنع الحنث.

فقال أبو الحسن: الدليل عليه قوله عز وجل: «واحفظوا أيمانكم» (المائدة: ٨٩).

وهذا أمر يحفظ اليمين وترك الحنث، وعلى أن اليمين إنما وضعت للمنع؛ لأن الإنسان إنما يقصد باليمين منع نفسه من المحلوف عليه، فهو بمنزلة ما ذكرت من الصوم والإحرام في منع الجماع وغيره، ويدل على ذلك أن الكفارة وضعت لتغطية المأثم وتكفير الذنوب، واسمها يدل على ذلك، ولذلك قال النبي ﷺ: «الحدود كفارات لأهلها»، وإنما سمّاها كفارة لأنها تكفر الذنوب وتغطيها، ومعلوم أنه لا يآثم في نفس

القاضي أبو الطيب الطبري الشافعي هو كما في «الوافي بالوفيات: ٢٧٠ / ٥» طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عبد الله بن عمر، قال الخطيب البغدادي: «كان شيخنا أبو الطيب ورعاً، عاقلاً، عارفاً بالأصول والفروع، محققاً، حسن الخلق، صحيح المذهب، اختلفت إليه، وعلقت عنه الفقه سنين»، وقال القاضي أبوبكر بن بكران الشامي: قلت للقاضي أبي الطيب شيخنا وقد عمّر: لقد متعت بجوارحك أيها الشيخ! فقال: ولم لا، وما عصيت الله بواحدة منها قط؟ أو كما قال:

وُلِدَ بِأَمَلِ طَبَرِستان سنة ثمان وأربعين وثلثمائة، وتوفي سنة خمسين وأربعمائة عن مائة وستين، ولم يخل عقله، ولا تغير فهمه، يفتي مع الفقهاء، ويستدرك عليهم الخطأ، وهو أحد الأعلام، وكان له قميص وعمامة بينه وبين أخيه، إذا خرج ذلك من البيت قعد هذا، وإذا خرج هذا قعد ذاك، ودخلوا عليه يوماً فوجده عرياناً مؤتزرًا بمئزر، فاعتذر من العري وقال: نحن كما قال الشاعر:

قوم إذا غسلوا ثياب جمالهم

لبسوا البيوت إلى فراغ الغاسل  
وعليه قرأ الشيخ أبو إسحق الشيرازي، وقال في حقه: «لم أر فيمن رأيت أكمل اجتهاداً وأشدّ تحقيقاً وأجود نظراً منه».

ومن طرائفه كما في «سير أعلام النبلاء: ٦٦٩ / ١٧» أنه دفع خفاً له إلى من يصلحه، فمطله، وبقي كلما جاء، نفعه في الماء، وقال: الآن أصلحه؛ فلما طال ذلك عليه، قال: إنما دفعته إليك لتصلحه لا لتعلمه السباحة!

وأما أبو الحسن الطالقاني الحنفي فلم أجد له ترجمة في الوقت الحاضر، ولعلي أستدرك ذلك فيما يستقبل.

مساجلات الأقران ركن شرعي وأدبي، وتاريخي توثيقي، يعرض لبعض ما وقع لرجال العلم، وأئمة الدين، وسادة اللغة والأدب، وأوعية الحديث والفقه، وأرباب الضنون المختلفة في محاوراتهم أو مراسلاتهم أو مناظراتهم، وربما تناول بالسرد والتحقيق ما تبارى فيه الشعراء والحكماء والمفكرون والبلغاء، كل ذلك بغية تصوير ما كان عليه المتقدمون والمتأخرون من تمام العقل، وسعة الصدر، وجودة الأقريحة، وصفاء النفس، وهي رسائل ناطقة وصامتة للتعليم وحسن التهدي، تدعو من يقف عليها من عموم المنقذين للتأمل وطول التدبر في كيفية معالجة ما يقع للنفس من الخلل والتأثر السلبي الناجم عن ضيق النفس، وكآبة الضمير، وقلة الدراية والفهم. جاء في لسان العرب: ٣٢٥ / ١١ «أضلّ اليمساجلة: أن يستقي ساقيان فيخرج كل واحد منهما في سجله مثل ما يخرج الآخر، فأيهما تكل فقد غلب. فضرته العرب مثلاً للمفاخرة، فإذا قيل: فلان يساجل فلاناً، فمعناه: أنه يخرج من الشرف مثل ما يخرج الآخر، فأيهما تكل فقد غلب، وتساجلوا، أي: تفاخروا، ومنه قولهم: الحرب سجال».

ولئن كانت الصناعات المختلفة، كما يقرر ذلك العلماء، لها درجات متفاوتة، فمنها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المساجلة والمكاثرة عن كرم المناسب، وشرف المناصب، ومنها ما يضع المحترفين له أشد الضعة، ويحملهم أقبح الخمول، حتى لا يكونوا لأحد ممن سواهم نظراء في منزلة، ولا أكفاء في معايشة.

لئن كان ذلك، فإن صنعة العلم، وسعة الاطلاع، وجودة الحفظ، وتجدد الفائدة من أجمل ما يتبارى فيه المتبارون، ويتمدح به السامعون، وينهل منه المتلهفون.

د. الطاهر خديري

ALmadani9@Gmail.com

نقول إنه يأثم بشرب الماء كما يأثم بتناول مال الغير بغير إذنه. فقال: هكذا أقول؛ إنه يأثم بشربه كما يأثم بتناول الغير.

وأما قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرَمُ...﴾ فهو الحجة عليه؛ لأن الله تعالى أخبر أنه حرّمها على نفسه، وهذا يدل على إثبات التحريم، وما ذكرناه من تأويل الآية وحملها على تقليل اليمين وتركها فهو خلاف الظاهر، وذلك أن الآية تقتضي حفظ يمين موجودة، وإذا حملناها على ما ذكر من ترك اليمين كان ذلك حفظاً لمعنى غير موجود، فلا يكون ذلك حملاً للفظ على غير ظاهره وحقيقته، ومراجعة الظاهر والحقيقة أولى.

وأما الشعر فلا حجة فيه؛ لأن الحفظ هناك أراد به الحفظ من الحنث والمخالفة. وقوله: إن الحفظ من المخالفة والحنث قد علم من آخر البيت، لا يصح؛ لأنه إذا حمّله على تقليل اليمين حمل أيضاً على ما علم من أول البيت؛ لأنه قال: قليل الألياء؛ فقد تساونا في الاحتجاج بالبيت، واشتركنا في الاستشهاد به على ما يدعيه كل واحد منا من المراد به.

وقوله: إن هذا يبطل بمسألة اليمين في الطلاق، فلا يلزم، وذلك أن السبب هناك هو اليمين؛ لأن الطلاق به يقع، ألا ترى أنه يُفصح في اليمين بإيقاع الطلاق، فيقول: إن دخلت الدار فأنت طالق، وإنما دخل الشرط لتأخير الإيقاع لا لتغييره، ولذلك قالوا الشرط يؤخر ولا يغير، فعين كان الطلاق واقعاً باليمين كانت هي السبب فكان الضمان على شهودها، لأن الإيقاع حصل بشهادتهم، وأما في مسألتنا فاليمين ليس في لفظها ما يوجب الكفارة فلم يجز أن تكون سبباً في إيجابها.

وما ذكرته من أن الكفارة تجب مع عدم المأثم وهو في قتل الخطأ، ويجب في اليمين على الناسي والمكره، وعندنا لا إثم على واحد منهما؛ فلا يصح، وذلك أن في هذه المواضع ما وجبت إلا لضرب من التفريط، وذلك أن الخاطئ هو الذي يرمي إلى غرض فيصيب رجلاً فيقتله أو يرمي رجلاً مشركاً، ثم يتبين أنه كان مسلماً فتجب عليه الكفارة؛ لأنه قد اجترأ عليه بظنه في هذه المواضع، وترك التحرز في الرمي، وإذا أصاب مسلماً فقتله علمنا أنه فرط وترك الاستظهار في الرمي؛ فكان إيجاب الكفارة لما حصل من جهته من التفريط.

رحمة الله عليهما ورضوانه

في الإباحة والتحريم، ويبيّن صحة هذا أن النبي ﷺ لما نزل قوله تعالى ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ كَفَّرَ عن يمينه، وروي أنه ألى من نسائه شهراً ولم يحنث، فدل على أن الإباحة كانت باقية على صفتها.

وأما قوله تعالى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ فإنما أراد به الأمر بتقليل اليمين حفظاً، كما قال الشاعر:

قليل الألياء حافظٌ ليمينه

وإن بدرت منه الألية برت ومعلوم أنه لم يرد حفظ اليمين من الحنث والمخالفة، لأن ذلك قد ذكره في المصراع الثاني فثبت أنه أراد بذلك التقليل.

وأما قوله: إن اليمين موضوعة لمنع فلا يجوز أن تكون سبباً لما يتعلق به الكفارة، فيأصل بما لو قال لامرأته: إن دخلت الدار أو كلمت زيداً فأنت طالق؛ فإنه قصد المنع بهذه اليمين من الدخول، ثم هي سبب فيما يتعلق بها من الطلاق.

وهذا دليل واضح على أن اليمين هي السبب؛ لأنها لو لم تكن سبباً في إيقاع الطلاق لما تعلق الضمان عليهم، فلما أوجب الضمان على شهود اليمين علم أن اليمين كانت سبباً في إتلاف البضع، وإيقاع الطلاق، فانتقض ما ذكرت من الدليل.

وأما النقض فلازم، وذلك أن الجرح لا يجوز أن يكون سبباً لإيجاب الكفارة، وإنما السبب في إيجابها فوات الروح، والذي يبين صحة هذا هو أنه لو جرحه ألف جراحة فاندملت؛ لم تجب عليه الكفارة، فثبت أن الكفارة تتعلق بالقتل، وأن الجرح ليس بسبب ولا جزء من السبب، ثم جوّزنا إخراج الكفارة فدل على ما قلناه.

فأجاب القاضي أبو الحسن: أما قول القاضي الإمام- أدام الله تأييده: إن اليمين لا يغير الشيء عن صفته في الإباحة، بل يبقى الشيء بعد اليمين على ما كان عليه قبل اليمين؛ فهو كما قال، واليمين لا تثبت تحريماً فيما لا يحرم، ولكنها لا توجب منعاً، والشيء تارة يكون المنع منه لتحريم عينه، كما نقول في الخمر والخنزير؛ إنه يمتنع بيعهما لتحريم أعيانهما، وتارة يمتنع منه معنى في غيره، كما يمنع من أكل مال الغير بحق ماله؛ لأن الشيء في نفسه غير محرّم، فكذلك هاهنا.

فدخله القاضي أبو الطيب وقال: يجب أن

الأمر- أي في اليمين- فيحتاج إلى تغطية؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يحلفون، وروي أن النبي ﷺ قال: «والله لأغزون قريشاً» وأعادها ثلاثاً، ثم قال: «إن شاء الله تعالى» (سنن أبي داود). ونحن نعلم أنه لا يجوز في صفته ﷺ وصفة أصحابه أن يقصدوا إلى ما يتعلق الإثم به إلى الكفارة، فثبت أنه لا إثم عليه في اليمين، وإذا لم يكن في اليمين إثم، وجب أن يكون ما يتعلق به من الكفارة موضوعة لتكفير الإثم المتعلق بالحنث، وهذا يدل على أنه ممنوع من الحنث غير أن من جملة الأيمان ما نقضها أولى من الوفاء بها، وذلك إذا حلف لا يصلي فقد ابتلي ببلاءين؛ بين أن يفي بيمينه فيأثم بترك الصلاة، وبين أن ينقض يمينه فيحنث فيأثم بالمخالفة، وللمخالفة بدل يرجع إليه، وليس لترك الصلاة بدل يرجع إليه.

وعلى هذا يدل قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ» (السنن الكبرى للبيهقي) فشرط في الحنث أن يكون فعله خيراً من تركه.

وأما النقض، فلا يلزم؛ لأنني قلت: لم يوجد سببها، وهناك قد وجد سببها، وذلك أن الجرح سبب في إتلاف النفس، وهذا سبب الإثم، والكفارة وجبت لتكفير الذنب، وتغطية الإثم والجرح سبب الإثم، فإذا وجد جاز إخراج الكفارة.

فقال القاضي أبو الطيب: أما اليمين فلا يجوز أن تكون مانعة من المحلوف عليه، فلا يجوز أن تكون مغيرة لحكمه، بل إذا كان الشيء مباحاً فهو بعد اليمين باقٍ على حكمه، وإن كان محظوراً فهو بعد اليمين باقٍ على حظره.

يبيّن صحة هذا أنه لو حلف أنه لا يشرب الماء، لم يحرم عليه شرب الماء، ولم يتغير عن صفته في الإباحة، وكذلك لو حلف ليقتل مسلماً، لم يحل له قتله، ولم يتغير القتل عن صفة التحريم، وهذا لا أجد فيه خلافاً بين المسلمين، وعلى هذا يدل قول الله عز وجل ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ فتبغي مرضات أزواجك... ﴿(التحريم: ١) ثم قال ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ...﴾ (التحريم: ٢)، فعاتبه الله على كل تحريم.

ويدل عليه أيضاً قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»، وهذا يدل على ما ذكرناه من أن اليمين لا تغير الشيء عن صفته